التقرير السنوي

منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد

للعام ٢٠١٣م

محتويات التقرير

- المقدمة ٢
- نبذة عن المنظمة..... ٣
- الجمعية العمومية ليمن باك ٤
- مجلس إدارة المنظمة للعامين ٢٠١٢ – ٢٠١٤ ..... ٥
- برامج وانشطة المنظمة للعام ٢٠١٣..... ٦
- برنامج التوعية والمناصرة لتطبيق قانون حق الحصول على المعلومات (المرحلة الأولى) ٧
- برنامج التوعية والمناصرة لتطبيق قانون حق الحصول على المعلومات (المرحلة الثانية) ١٥
- برنامج دعم ومناصرة مشروع قانون الإعلام المرئي والمسموع ٢٠
- برنامج دعم متابعة إقرار مشروع قانون الإعلام المرئي والمسموع (المرحلة الثالثة) ٢٤
- برنامج تعزيز المشاركة المجتمعية في صياغة الدستور..... ٢٩
- برنامج تعزيز القدرات البرلمانية والمجتمعية على مكافحة الفساد ٣٣
- برنامج دعم ومناصرة مشروع قانون الصحافة في البرلمان ٣٧
- الورش والفعاليات المشاركة فيها المنظمة للعام ٢٠١٣م ٣٩
- إصدارات المنظمة للعام ٢٠١٣ ..... ٤١
- المنظمة في الإعلام ٤٢

المقدمة

ربما كان العامين ٢٠١٢ - ٢٠١٣ ، من أهم محطات تاريخ اليمن المعاصر ، ومن نافلة القول إيراد مبررات وأسباب ذلك ، فقد أصبح القاصي والداني والسياسي والمواطن العادي يدرك ذلك ، لكن ما يعنينا هنا هو ما أستتبع ذلك من انخراط ومشاركة مختلف مكونات الشعب في الفعل الذي يمكن أن نسميه فعلاً إستثنائيا ، وخروج أولئك الفاعلين من مرحلة الاستلاب التي عاشوها ردحاً من الزمن تحت وطأة الغفلة أو الاستغفال كجزء من حقبة تاريخية شهدتها الامة العربية والإسلامية عاشت فيها الشعوب خارج إطار الفعل والتأثير في مجريات الحياه ، وهي ما سميت في الأثر مرحلة الوهن والتشبث بالقليل القريب من اليد ، والزهد في معالي وعظائم الأمور ، خروجهم إلى مرحلة نفض الغبار عن الرؤوس ، والنظر ولو بسطحية للمآلات التي وصلوا إليها ، وتلمس المخارج والانعتاق من الواقع البئيس الجاثم على الصدور والاذهار .

وحتى لا نتشعب ، فإن العامين ٢٠١٢ - ٢٠١٣ شهد الكثير من المتغيرات ورسمت فيه الكثير من السياسات والاتجاهات ، وكان لا بد لمنظمات المجتمع المدني أن تواكب تلك التوجهات باداءات مناسبة ، ومتناغمة مع مقتضيات المرحلة ، وحتى لا تغرد خارج السرب .

ومن ذلك المنطلق وضعت يمن باك خطة وقامت بتسويق مجموعة من البرامج المواكبة للمرحلة ، وكان نتاجها ما أوردناه في هذا التقرير .

ولا بد في هذه المقدمة من توجيه الشكر الجزيل للإخوة أعضاء الهيئة الإدارية وعلى رأسهم الدكتور عبدالبارى دغيش والأخ الأستاذ عبدالكريم الاسلمي ، على الثقة التي منحونا أياها والدعم المستمر والتشجيع الدائم ، كما أتوجه بالشكر لفريق العمل الرائع في المنظمة الذي لولا عملهم بروح الفريق الواحد لما تم إنجاز وإخراج البرامج إلى حيز الواقع - بالطبع بعد عون الله وتوفيقة - والشكر موصول للأخ أحمد جميل الذي صمم هذا التقرير ، آملاً إسداء النصح والتوجيه من كل من يطلع على هذا التقرير في سبيل تجويد وتحسين الأداء والمخرج ، والله المستعان .

عبدالمعز دبوان

المدير التنفيذي ليمن باك

نبذة عن المنظمة

منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد (YemenPAC) هي منظمة غير ربحية، وغير حكومية، تهدف بشكل أساسي إلى تنسيق جهود البرلمانيين وغيرهم لمكافحة الفساد وتعزيز المساءلة في مؤسسات الدولة، وكذا تطوير قدرات البرلمان والبرلمانيين من أجل الرقابة على أنشطة الحكومة، والمؤسسات الأخرى بما في ذلك تشجيعهم على سن التشريعات ومتابعة تنفيذها بهدف تعزيز الحكم الجيد والشفافية.

تأسست المنظمة عام ٢٠٠٥ م، وهي الفرع الوطني لمنظمة برلمانيون عرب ضد الفساد « آرباك » والتي هي الفرع العربي لمنظمة برلمانيون عالميون ضد الفساد « جوباك » ومقرها كند.

أهداف المنظمة

بالإضافة إلى أن المنظمة تلتزم بميثاق وبنود الانضمام وبنفس المعايير الصادرة عن المنظمة الأم (GOPAC) وكذ الفرع العربي « آرباك » فإنها وكفرع وطني تهدف إلى ما يلي:

- تطوير قدرات البرلمان والبرلمانيين من أجل الرقابة على أنشطة الحكومة والمؤسسات الأخرى لمساءلتها بشكل أفضل.
- تعزيز مبدأ سيادة القانون والمساءلة والمحاسبة لمؤسسات الدولة.
- تطوير المعايير الخاصة بالسلوك والهادفة إلى تعزيز وتنمية الشفافية والمساءلة والحكم الجيد.
- تشجيع وتسهيل تبادل الخبرات والمعلومات بين مختلف أعضاء المنظمة.
- تشجيع البرلمان والبرلمانيين على سن التشريعات ومتابعة تنفيذها تعزيزاً للحكم الجيد والشفافية والمساءلة.
- تعزيز التدابير الرامية إلى التعامل بفعالية لمكافحة الفساد ونشر الوعي العام حول خطورته على جميع أفراد المجتمع.
- الدعوة إلى إدماج تدابير مكافحة الفساد وتفعيلها في برامج الحكومة وأعمالها والعمل من أجل الارتقاء بقدرات المؤسسات الوطنية على التعامل بفعالية لمكافحة الفساد.
- العمل مع الهيئات والمنظمات الوطنية والإقليمية والدولية لحشد الجهود والمواد اللازمة لبرامج مكافحة الفساد.

الجمعية العمومية للمنظمة

سالم أحمد بن طالب
عضو المنظمة

سالم منصور حيدرة
لجنة المياه والبيئة

سلطان حزام العتواني
لجنة الحقوق والحريات

شوقي عبدالرقيب القاضي
لجنة الحقوق والحريات

صادق قاسم البعداني
لجنة التعليم العالي والشباب والرياضة

صخر أحمد الوجيه
عضو المنظمة

عبدالباري عبدالله دغيش
لجنة الصحة العامة والسكان

عبدالرزاق أحمد الهجرى
اللجنة الدستورية

عبدالسلام صالح هشول
التعليم العالي والشباب والرياضة

عبدالعزيز أحمد جباري
لجنة القوى العاملة

عبدالكريم شرف شيبان
اللجنة الدستورية

عبدالكريم محمد الاسلمي
لجنة الخدمات

عبدالمعز عبدالجبار دبوان
لجنة الإعلام والثقافة

على حسين العنسي
اللجنة الدستورية

على حسين عشال
لجنة التنمية والنفط

عيدروس نصر النقيب
لجنة الإعلام والثقافة

محسن علي باصرة
لجنة الزراعة والرأي

محمد ثابت العسلي
لجنة الصحة العامة والسكان

محمد صالح القباطي
لجنة المياه والبيئة

محمد على الشدادي
لجنة الزراعة والرأي

مجلس إدارة المنظمة
٢٠١٢ - ٢٠١٤

عبدالبارى عبدالله دغيش
رئيس المنظمة

محمد ثابت العسلي
نائب رئيس المنظمة

محمد صالح القباطي
مقرر المنظمة

صادق قاسم البعداني
مسئول العلاقات بالمنظمة

عبدالكريم محمد الاسملي
المسئول المالي للمنظمة

عبدالمعز عبدالجبار دبوان
المدير التنفيذي للمنظمة

برامج وانشطة المنظمة للعام ٢٠١٣

برنامج التوعية والمناصرة لتطبيق قانون حق الحصول على المعلومات في اليمن (المرحلة الأولى)

ملخص المشروع

سعى هذا المشروع إلى التوعية والتثقيف والتعريف بقانون حق الحصول على المعلومات وأهميته في مكافحة الفساد ، حيث ركز المشروع على أربع محافظات يمنية رئيسية عبر مرحلتين، المرحلة الأولى (عدن-تعز) وفي المرحلة الثانية (الحديدة- حضرموت) وهي محافظات يتواجد فيها أصحاب المصلحة بتطبيق هذا القانون ولا يصل إليهم أنشطة وفعاليات متعلقة بالتوعية والتعريف والتدريب على هذا القانون

هدف المشروع

مناصرة تطبيق قانون الحق في الحصول على المعلومات في اليمن.

المستهدفون من المشروع

- أعضاء لجنة الثقافة والإعلام بمجلس النواب.
- أعضاء مجلس النواب (مجموعة ضغط برلمانية).
- الجهات ذات العلاقة بمكافحة الفساد
- الجهات الرسمية ذات العلاقة بمشروع القانون.
- منظمات المجتمع المدني .
- وسائل الإعلام والصحافة والقنوات الأهلية والحكومية .
- المتخصصون (الأكاديميون – الباحثون – رجال الأعمال ..).

فعاليات المشروع

١- **الحملة الإعلامية:** وشملت: عقد مؤتمر عام ، طباعة ونشر القانون ، تغطية إعلامية للفعاليات ، تصميم وطباعة وتوزيع بروشورات ، إعداد دليل الحصول على المعلومات من قبل خبير وطني وطباعة ١٠٠٠نسخة لتوزيعها على المستهدفين في فعاليات المشروع.

٢- **حلقات نقاش توعوية:** نفذت في عدة محافظات يمنية للتوعية والتعريف بقانون الحق في الحصول على المعلومات والمعوقات التي قد تحد من تطبيقه وكيفية التعامل معها في كل من (عدن – تعز) حلقة في كل محافظة ، يدعى إليها (٥٠) مشاركاً من (أصحاب المصلحة الرئيسيون - الإعلاميون – أكاديميون – محامون – سياسيون – وغيرهم) ولمدة يوم واحد.

٣- **ورش عمل التدريبية:** لتدريب وتأهيل الجهات القائمة على تطبيق القانون في المحافظات المستهدفة ورشة عمل في كل محافظة (عدن – تعز - حضرموت – الحديدة) لتعريف المشاركين بالقانون ومحتوياته والتدريب على الحصول على المعلومات وكيفية التعامل مع المعلومات وأرشفتها وحفظها والتعاطي مع طلبات المعلومات وغيرها من المواضيع المتعلقة بأعمال القانون ، بالإضافة إلى المعوقات التي قد تعترض أداءهم في تطبيق القانون (٢٥ مشارك ولمدة يومين).

طباعة قانون حق الحصول على المعلومات

قامت منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد «**يمن باك**» بطباعة قانون حق الحصول على المعلومات الذي صدر بقرار جمهوري من رئيس الجمهورية اليمنية رقم (١٣) لسنة ٢٠١٣م ، حيث تم طباعة ما يقارب الـ (١٠٠٠ نسخة).

والهدف من طباعة القانون في كتيب صغير هو نشر القانون وتوزيعه للمستهدفين، حتى يتمكنوا من التعرف على مواد القانون.

إعداد الدليل المرجعي حق الحصول على المعلومات »

قامت منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد «**يمن باك**» بإعداد الدليل المرجعي «حق الحصول على المعلومات» الهدف من الدليل هو إيضاح كيفية ممارسة حق الحصول على المعلومات من قبل المواطنين وكذا تسهيل وشرح إجراءات الحصول على المعلومات للموظف القائم على جمع وتوفير المعلومات في وحدات المعلومات المناط بها توفير المعلومات للمواطنين.

حيث قامت المنظمة بإعداد مسودة الدليل ومن ثم عرضه في الورش التدريبية والحلقات النقاشية التي أقيمت في محافظتي عدن وتعز لإثراء الدليل واستيعاب الملاحظات المطروحة، كما تم مراجعة الدليل من قبل مفوض عام المعلومات في اليمن ، وبعد عملية مراجعة وتدقيق الدليل تمت عملية طباعة الدليل وإشهاره في مؤتمر عام.

إعداد الدليل المرجعي حق الحصول على المعلومات »

أقامت منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد «**يمن باك**» الحلقة النقاشية الخاصة بالتوعية ومناصرة قانون حق الحصول على المعلومات صباح يوم ٢٧ يونيو ٢٠١٣م بالتعاون مع مؤسسة دعم الاعلام الدولي..

حيث أكد مفوض عام المعلومات في اليمن سمير نعمان أكد ان على الوزارات أن تقوم بالزام موظفيها بالإفصاح عن المعلومات والاسراع في إنشاء وحدات المعلومات، وتدريب وتأهيل العاملين لديها للمساهمة في تنفيذ القانون.

وأوضح المدير التنفيذي للمنظمة النائب عبدالمعز دبوان ان هذه الانشطة تتوج بإصدار دليل مرجعي لطالبي المعلومات ينبثق من قانون حق الحصول على المعلومات.

حضر الفعالية عدد من أعضاء البرلمان ومؤتمر الحوار الوطني وإعلاميون وممثلوا منظمات مجتمع مدني وحقوقيون ومهتمون وممثلوا مؤسسة دعم الإعلام الدولي في اليمن.

التدرب والتوعية بقانون حق الحصول على المعلومات في دورة تدريبية لـ يمن باك بعدن

أقامت منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد «**يمن باك**» دورة تدريبية حول تدريب الجهات القائمة على إنفاذ قانون حق الحصول على المعلومات ، وكذا توعية قطاعات مختلفة من المواطنين والمهتمين لهذا القانون وذلك ضمن برنامجها المتعلق بتعزيز ومناصرة تطبيق قانون حق الحصول على المعلومات والمقام بالتعاون مع مؤسسة دعم الإعلام الدولي (IMS) حيث نفذت المنظمة ورشة تدريبية لممثلي المكاتب الحكومة في محافظة عدن وديوان عام المحافظة وجامعة عدن على مدى يومين ٢٨ – ٢٩ إبريل ٢٠١٣م، هدفت إلى تعريف المشاركين بحق الاطلاع على المعلومات وآليات الشفافية والإفصاح عن المعلومات وكذا فهم وتحليل قانون حق الحصول على المعلومات ، وكيفية إنفاذه في الواقع باعتبار المشاركين في الورشة قائمين على جزء كبير من نظام المعلومات الوطني في المكاتب الحكومية ، وقد افتتح الورشة وكيل محافظة تعز الأستاذ عبدالقادر حاتم معبراً عن امتنانه لمثل هذه الجهود داعياً إلى البحث عن المعلومات الصحيحة وإطلاع وإتاحة المعلومات للمواطن.

تأتي جهود منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد بالتعاون مع مؤسسة دعم الإعلام الدولي (IMS) لمواصلة تعزيز ثقافة الشفافية ومكافحة الفساد ، بعد أن كللت جهود المنظمة التي بدأت في العام ٢٠٠٧ بتقديم مشروع القانون إلى البرلمان وذلك بإقرار القانون في العام الماضي بعد جهود مجتمعية وعلى مختلف الجوانب والجهات.

حق الحصول على المعلومات فى حلقة نقاش توعوية تنظمها ا يمن باك بعدن

نظمت منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد «**يمن باك**» حلقة نقاشية حول التوعية والتعريف بـ(قانون حق الحصول على المعلومات) بالتعاون مع مؤسسة دعم الإعلام الدولي (IMS) وذلك بتاريخ ٣٠ إبريل ٢٠١٣م بعدن ، وبحضور ومشاركة (٥٠) مشارك ومشاركة من الاعلاميين والصحفيين والاكاديميين من جامعة عدن وعدد من ممثلي مختلف منظمات المجتمع المدني في كل من عدن ولحج وأبين والذين أكدوا خلال وقائع حلقة النقاش على أهمية قانون حق الحصول على المعلومات والذي قالوا بانه يعد خطوة مهمة للحصول على البيانات والمعلومات الحقيقية والواقعية من المؤسسات الرسمية على الرغم من حاجته للتطبيق عملياً على أرض الواقع وفي مختلف المؤسسات والهيئات والمنظمات، مشددين على ضرورة إتباع المؤسسات لأدوات تعمل على تنظيم المعلومات بطريقة الكترونية سلسه وعرضها في المواقع الالكترونية للرأي العام .

أوصى المشاركون بضرورة تمتع المفوض العام للمعلومات والمفترض تعيينه وفقا للقانون بالاستقلالية في اتخاذ القرارات، مشيرين لأهمية أن يتم ربط كافة مؤسسات الدولة بمنظومة الكترونية لتبادل المعلومات والبيانات مع التأكيد على ضرورة أن تتضمن اللائحة التنفيذية للقانون آليات واضحة لمنح الصحفيين والاعلاميين على وجه الخصوص المعلومات وبما ينسجم مع مهنتهم التي تتطلب السرعة في نقل الأحداث والوقائع .

يمن باك تواصل التدريب والتوعية بقانون حق الحصول على المعلومات في محافظة تعز

تواصل منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد (**يمن باك**) تدريب الجهات القائمة على إنفاذ قانون حق الحصول على المعلومات ، وكذا توعية قطاعات مختلفة من المواطنين والمهتمين لهذا القانون وذلك ضمن برنامجها المتعلق بتعزيز ومناصرة تطبيق قانون حق الحصول على المعلومات والمقام بالتعاون مع مؤسسة دعم الإعلام الدولي (IMS) حيث نفذت المنظمة ورشة تدريبية لممثلي المكاتب الحكومة في محافظة تعز وديوان عام المحافظة وجامعة تعز على مدى يومين ٢١ – ٢٢ مايو ٢٠١٣م، هدفت إلى تعريف المشاركين بحق الإطلاع على المعلومات وآليات الشفافية والإفصاح عن المعلومات وكذا فهم وتحليل قانون حق الحصول على المعلومات ، وكيفية إنفاذه في الواقع باعتبار المشاركين في الورشة قائمين على جزء كبير من نظام المعلومات الوطني في المكاتب الحكومية ، وقد افتتح الورشة وكيل محافظة تعز الأستاذ عبدالقادر حاتم معبراً عن امتنانه لمثل هذه الجهود داعياً إلى البحث عن المعلومات الصحيحة وإطلاع وإتاحة المعلومات للمواطن.

تأتي جهود منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد بالتعاون مع مؤسسة دعم الإعلام الدولي (IMS) لمواصلة تعزيز ثقافة الشفافية ومكافحة الفساد ، بعد أن كللت جهود المنظمة التي بدأت في العام ٢٠٠٧ بتقديم مشروع القانون إلى البرلمان وذلك بإقرار القانون في العام الماضي بعد جهود مجتمعية وعلى مختلف الجوانب والجهات.

حق الحصول على المعلومات فى حلقة نقاش توعوية تنظمها (يمن باك) بتعز

نظمت منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد «**يمن باك**» حلقة نقاشية حول التوعية والتعريف بـ(قانون حق الحصول على المعلومات) بالتعاون مع مؤسسة دعم الإعلام الدولي (IMS) وذلك بتاريخ ٢٣ مايو ٢٠١٣م بعدن ، وبحضور ومشاركة (٣٠) مشارك ومشاركة من الاعلاميين والصحفيين والاكاديميين من جامعة تعز وعدد من ممثلي مختلف منظمات المجتمع المدني الذين أكدوا خلال وقائع حلقة النقاش على أهمية قانون حق الحصول على المعلومات والذي قالوا بانه يعد خطوة مهمة للحصول على البيانات والمعلومات الحقيقية والواقعية من المؤسسات الرسمية على الرغم من حاجته للتطبيق عملياً على أرض الواقع وفي مختلف المؤسسات والهيئات والمنظمات، مشددين على ضرورة إتباع المؤسسات لأدوات تعمل على تنظيم المعلومات بطريقة الكترونية سلسه وعرضها في المواقع الالكترونية للرأي العام .

أوصى المشاركون بضرورة تمتع المفوض العام للمعلومات والمفترض تعيينه وفقا للقانون بالاستقلالية في اتخاذ القرارات، مشيرين لأهمية أن يتم ربط كافة مؤسسات الدولة بمنظومة الكترونية لتبادل المعلومات والبيانات مع التأكيد على ضرورة أن تتضمن اللائحة التنفيذية للقانون آليات واضحة لمنح الصحفيين والاعلاميين على وجه الخصوص المعلومات وبما ينسجم مع مهنتهم التي تتطلب السرعة في نقل الأحداث والوقائع .

برامج التوعية والمناصرة لتطبيق قانون حق الحصول على المعلومات
في اليمن المرحلة الثانية)

ملخص المشروع

سعى هذا المشروع إلى دعم ومناصرة تطبيق قانون حق الحصول على المعلومات والعمل على توعية الجهات المناط بها انفاذ القانون واستكمال ما بدأناه في المرحلة الأولى. وشملت المرحلة الثانية من هذا المشروع إعداد دراسة اولية (استكشافية) لوضع البيئة المعلوماتية في الجهات الحكومية المناط بها إنفاذ القانون، و إعداد مسودة اللائحة التنفيذية للقانون، و إعداد هيكل مقترح لمكتب المفوض العام بما ينسجم مع القانون والاحتياجات الحقيقية والفعلية لإنفاذ القانون، وايضا إقامة مجموعة من حلقات النقاش وجلسات العصف واللقاءات البؤرية لمناقشة الدراسة الاستكشافية وإثراء مسودة اللائحة التنفيذية ومناقشة الهيكل المقترح، و إقامة دورة تدريب مدربين (TOT) في مجال حق الحصول على المعلومات لعدد من الجهات الحكومية.

هدف المشروع

مناصرة تطبيق قانون الحق في الحصول على المعلومات في اليمن.

المستهدفون من المشروع

- أعضاء لجنة الثقافة والإعلام بمجلس النواب.
- أعضاء مجلس النواب (مجموعة ضغط برلمانية).
- الجهات ذات العلاقة بمكافحة الفساد
- الجهات الرسمية ذات العلاقة بمشروع القانون.
- منظمات المجتمع المدني .
- وسائل الإعلام والصحافة والقنوات الأهلية والحكومية .
- المتخصصون (الأكاديميون – الباحثون – رجال الأعمال ..).

فعاليات المشروع

١- إعداد دراسة مسحية لوضع البيئة المعلوماتية في الجهات الحكومية المناط بها إنفاذ القانون.
٢- إعداد مسودة اللائحة التنفيذية للقانون من قبل خبيرين متخصصين (قانوني، حقوقي) بالتنسيق مع المفوض العام للمعلومات. مع ضرورة إثراء وعرض المسودة على جميع من لهم علاقة ومصلحة (وزارة الشؤون القانونية، ووزارة الاتصالات، قانونيون، محامون، حقوقيون، منظمات المجتمع المدني المهتمة، الإعلاميون، برلمانيون، .....).
٣- إعداد هيكل مقترح لجهات إنفاذ القانون والإشراف عليه بما فيه هيكل مكتب المفوض العام، وبما ينسجم مع القانون والاحتياجات الحقيقية والفعلية لإنفاذ القانون، وتحديد آليات التواصل المبنية على تحديد نوعية العلاقة والتبعية بين مختلف مكونات نظام إنفاذ قانون حق الحصول على المعلومات (يعد الهيكل خبير يتشاور مع فريق إعداد اللائحة والمفوض العام ومعد الدراسة المسحية).
٤- إقامة مجموعات من حلقات النقاش وجلسات العصف واللقاءات البؤرية:
أ - لمناقشة الدراسة المسحية.
ب - لمناقشة وإثراء اللائحة التنفيذية (جلسات ولقاءات بؤرية)، وحلقة نهائية لعرض المخرج النهائي "اللائحة النهائية" تستهدف من ثم ذكرهم من أصحاب المصلحة سابقا.
ج - لمناقشة الهيكل (جلسات بؤرية).
٥- إقامة دورة تدريب مدربين في مجال حق الحصول على المعلومات يتم تحديد محتوياتها وتفاصيلها بالتنسيق مع المفوض العام وبما يتفق مع مخرجات الدراسة المسحية والقانون واللائحة.

يمن بالك تنشر دراسة استكشافية حول واقع منظوم المعلومات في الجهات الحكومية

في اطار جهود منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد في سبيل تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد واستكمالا لمشوارها الذي بدأته منذ عام ٢٠٠٧م بإعداد وتقديم مشروع قانون حق الحصول على المعلومات، أقامت المنظمة يوم ١٩ ديسمبر ٢٠١٣م، وبرعاية من المفوض العام للمعلومات حلقة نقاشية لعرض نتائج الدراسة الميدانية التي نفذتها المنظمة حول واقع منظومة المعلومات في بعض الجهات الحكومية في اليمن، حيث أوضحت نتائج الدراسة مدى قصور آليات وأنظمة المعلومات الموجودة لدى الجهات الحكومية وضعف مقدرتها في التعاطي مع حق المواطن في الحصول على المعلومات رغم كبر الهيكل التنظيمي لتلك الجهات، كما استنتجت الدراسة كثير من جوانب النقص والقصور في تلك الجهات.

ولقد حظيت الدراسة بمناقشات مستفيضة وملاحظات ومقترحات من اجل تطويرها خاصة وأن الهدف الرئيسي من تلك الدراسة هو كشف مدى استعداد تلك الجهات وجاهزيتها لإنفاذ قانون حق الحصول على المعلومات والتعاطي مع المواطنين طالبي المعلومات.

شارك في الفعالية ممثلي عن الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والاعلاميون والمهتمون بقانون حق الحصول على المعلومات.

يمن باك تنشر مسودة اللائحة التنفيذية لقانون حق الحصول على المعلومات

في إطار برنامج دعم ومناصرة قانون حق الحصول على المعلومات أقامت منظمة برلمانيون ضد الفساد " **يمن باك** " حلقة نقاش لاستعراض مسودة مشروع اللائحة التنفيذية لقانون الحصول على المعلومات ، حيث بينت اللائحة التنفيذية للقانون الخطوات التفصيلية التي يمكن من خلالها ترجمة هذا القانون عملياً على أرض الواقع ، وقد أوضح عبدالمعز دبوان المدير التنفيذي **ليمن باك** أن الهم الاول في كثير من بلدان العالم التي اقرت فيها قوانين لحرية الاطلاع وتأتي في اطاره هذه الحلقة النقاشية هو بث الروح في قوانين حق الحصول على المعلومات ، حيث أصبح انفاذ القانون هماً رئيساً ليس في بلادنا فحسب وإنما في مختلف دول العالم ، وأضاف ان تحويل الجانب النظري في القانون إلى إعمال في الواقع يمثل التحدي الاكبر لكي يتم من خلاله ممارسة قيم الشفافية والحد من ممارسة الفساد ،كما دعا وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع والمدني والجهات المعنية إلى الوقوف إلى القيام بحملات مناصرة ودعم وتوعية للمساهمة في تطبيق القانون واشاعة ثقافة الشفافية خاصة ما يمكن أن يلاقيه تطبيق القانون من مقاومة وممانعة في ظل بيئة متشبعة بثقافة السرية واخفاء المعلومة .

شارك في الفعالية اعضاء من مجلس النواب وممثلين عن منظمات المجتمع المدني والإعلاميون والمهتمون بقانون حق الحصول على المعلومات

يمن باك تعد مقترحاً بـ الهيكل الإداري والفني › لمكتب المفوض العام للمعلومات

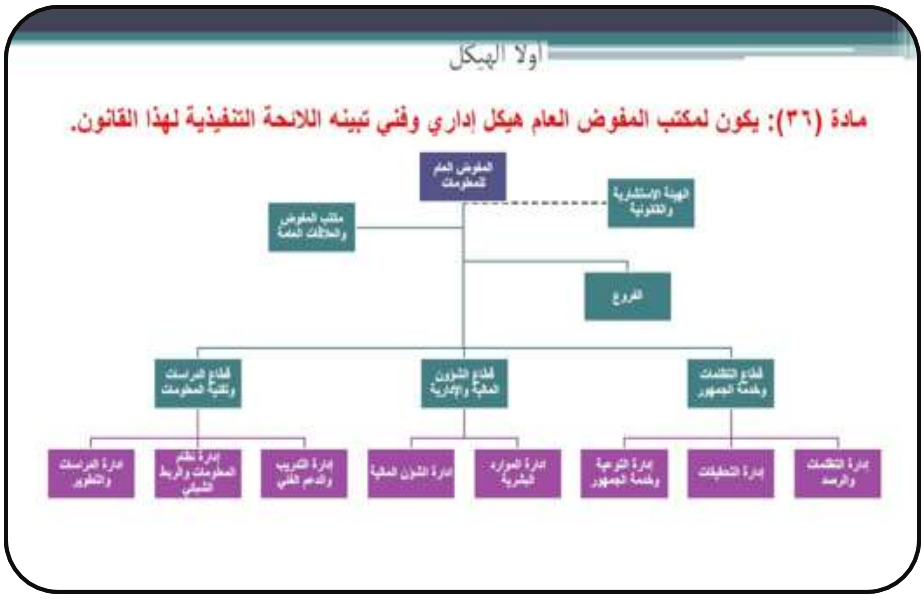

قامت منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد بإعداد مقترح هيكل لمكتب المفوض العام للمعلومات بما ينسجم مع قانون حق الحصول على المعلومات والاحتياجات الحقيقية والفعلية لإنفاذ القانون حيث تم تشكيل فريق لإعداد مقترح الهيكل مع التشاور وأخذ ملاحظات المفوض العام للمعلومات.

بعد اعداد المسودة الأولية للمقترح، تم مناقشة وإثراء مسودة المقترح عبر اقامة جلسات بؤرية مصغرة، حيث أقامت المنظمة جلستين بؤريتين وتم استهداف شخصيات مختصة في الادارة والقانون والاعلام لمناقشة المقترح وإثرائه.

يمن باك تقيم دورة تدريب مدربين في مجال حق الحصول على المعلومات

نفذت منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد «**يمن باك**» الدورة التدريبية لأعداد مدربين وذلك بتاريخ ٢٣ ديسمبر ٢٠١٣م واستمرت حتى ٣٠ ديسمبر ٢٠١٣م، وبالتعاون مع مؤسسة دعم الإعلام الدولي (IMS) حيث تم تدريب ١٥ مشارك من من يعملون بدوائر ومراكز المعلومات بالوزارات، ومن لهم خبرة كبيرة في مجال المعلومات وصيانة وتأمين المعلومات.

وتم تدريب المشاركين على مدى ٧ ايام على (مفهوم التدريب - دورة حياة التدريب - الوسائل التدريبية - أساليب التدريب - تخطيط وتنفيذ التدريب - المدرب وصفاته - أنماط المتدربين - حق الحصول على المعلومات والمعايير الدولية - تحليل قانون حق الحصول على المعلومات اليمني واليات انفاذه).

شمل التدريب عروض ايضاحية و مجموعات عمل ومناقشات وعرض افلام وتمارين واستخدام المجسمات وغيرها من الوسائل التدريبية، كما قام كل متدرب بالتطبيق العملي لما اخذوه خلال ايام التدريب من خلال تقديم عرض في أحد موضوعات حق الحصول على المعلومات والقانون اليمني، ومن خلال هذه العروض تم تقييم كل متدرب من قبل المتدربين الاخرين والمدرب ايضا والتحدث عن نقاط القوة والضعف في كل متدرب وكيفية تلافيها في المرات القادمة.

وفي اخر يوم تم تكريم المتدربين وتوزيع الشهادات وتقييم الدورة التدريبية، كما تم ايضا توزيع مراجع وأدلة اضافية في مجال مهارات التدريب وكذلك قانون حق الحصول على المعلومات للمتدربين حتى يستفيدوا منها.

برنامج دعم ومناصرة مشروع قانون الإعلام المرئي والمس

ملخص المشروع

سعى هذا المشروع الى تقديم الدعم اللازم للجنة الدستورية في مناقشة مشروع قانون الاعلام المرئي والمسموع ومساعدتها في صياغة تقريرها حول مدى دستورية مواد مشروع القانون، وموافقتها على جواز نظر المجلس فيه ، وكذلك إلى تقديم الدعم للجنة الاعلام والثقافة في مجلس النواب التي سيقدم اليها مشروع القانون بعد نظر اللجنة الدستورية ، ومناقشة مواد مشروع القانون وذلك بالتعاون مع الخبراء الاقليميين والدوليين المتخصصين في هذا الجانب والذي ستوفرهم منظمة ايركس ، كما يشمل البرنامج على تنفيذ حملة اعلامية تشمل مؤتمر صحفي وطباعة بروشورات وملصقات تدعم سرعة اقرار مشروع القانون من قبل اللجان المختصة في البرلمان.

هدف المشروع

دعم وتقديم مشروع قانون "للإعلام المرئي والمسموع" لإقراره في مجلس النواب.

المستهدفون من المشروع

- أعضاء اللجنة الدستورية ولجنة الثقافة والإعلام بمجلس النواب.
- أعضاء مجلس النواب (مجموعة ضغط برلمانية).
- نقابة الصحفيين اليمنيين.
- الجهات ذات العلاقة بمكافحة الفساد
- الجهات الرسمية ذات العلاقة بمشروع القانون.
- منظمات المجتمع المدني .
- وسائل الإعلام والصحافة والقنوات الأهلية والحكومية .
- المتخصصون (الأكاديميون – الباحثون – رجال الأعمال ..)

فعاليات المشروع

١- **دعم ومناصرة المشروع في اللجنة الدستورية** ، وتشمل الأنشطة التالية :

أ- ورشة عمل لدعم وتقديم المساندة للجنة الدستورية في البرلمان في دراسة المشروع وسرعة إعداد تقريرها حوله بمساعدة الخبراء الإقليميون الذين ستوفرهم ايركس،(ورشة عمل لمشروع القانون).

بـ - إعداد وتنفيذ حملة إعلامية ترافق تحركات المشروع لمزيد من الضغط والتحفيز لسرعة الإقرار تتضمن مؤتمر صحفي وتوزيع بلاغات صحفية ،وحوارات ومقالات ومنشورات وتقارير ومقابلات صحفية تنشر في الوسائط الإعلامية المتعددة ، حملة لمشروع القانون.

٢ - **دعم ومناصرة المشروع في لجنة الإعلام** ، وتشمل الأنشطة التالية :

أ- ورشة عمل لدعم وتقديم المساندة لجنة الإعلام والثقافة (اللجنة المختصة بدراسة مشروع القانون) في دراسة مواد المشروع وسرعة إعداد تقريرها حوله بمساعدة الخبراء الإقليميون الذين ستوفرهم ايركس، (ورشة عمل لمشروع القانون).

بـ - جلسات استماع للجنة الإعلام والثقافة تضم كافة الإطراف ذات العلاقة والمصلحة في كل من المحافظات (عدن – تعز – حضرموت) لمعرفة الاحتياجات والملاحظات والاستشارات وسماع أراء وشهادات الجميع.

٣- **دعم ومناصرة المشروع في قاعة البرلمان أثناء النقاشات العامة** ، وتشمل الأنشطة التالية :

أ- حلقة نقاش لمجموعة ضغط برلمانية لدعم إقرار المشروع في الوسط البرلماني بمساعدة الخبراء الإقليميون الذين ستوفرهم ايركس.

يمن باك تناقش مشروع قانون الإعلام المرئي والمسموع مع اللجنة الدستورية

بدعم من هيئة الأبحاث والمبادلات الدولية (IREX)عقدت منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد (**YemenPAC**) ورشة عمل دعم اللجنة الدستورية لمناقشة مشروع قانون الإعلام المرئي والمسموع ، والتي عقدت في الفترة ٢-٣ يونيو ٢٠١٣م في عمان.

حيث تناولت الورشة على مدى يومين مناقشة مشروع قانون الإعلام المرئي والمسموع المقدم من النائب عبده الحذيفي والمعد من قبل منظمة **يمن باك**.

كما تم تشكيل مجموعات العمل لقياس مدى تطابق مشروع القانون مع المعايير الدولية والممارسات الفضلى ، وخلصت مجموعات العمل في نقاشها إلى أن مشروع قانون الإعلام المرئي والمسموع مشروع جيد ومتقدم ، وهناك نقاط مشتركة مع المعايير الدولية والممارسات المثلى في أكثر مواده ، كما تحتاج بعض مواده إلى تطوير خصوصا في جوانب العقوبات.

حضر الفعالية أعضاء اللجنة الدستورية بمجلس النواب اليمني.

يمن باك تناقش مشروع قانون الإعلام المرئي والمسموع مع لجنة الإعلام والثقافة

عقدت منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد (YemenPAC) بدعم من هيئة الأبحاث والمبادلات الدولية (IREX) ورشة عمل دعم لجنة الإعلام والثقافة لمناقشة مواد مشروع قانون الإعلام المرئي والمسموع ، خلال الفترة ١٩-٢٠ يونيو ٢٠١٣م في عمان بمشاركة أعضاء لجنة الإعلام والثقافة في البرلمان اليمني.

حيث تناولت الورشة على مدى يومين مناقشة مواد مشروع قانون الإعلام المرئي والمسموع المقدم إلى البرلمان والمعد من قبل منظمة يمن باك، بالاشتراك مع الخبراء من المملكة الأردنية والخبير الدولي

كما قدموا الدعم الذي ساهم في تطوير مواد مشروع القانون بما يخدم حرية الإعلام والممارسات الفضلى في هذا الجانب

وقد خلصت الورشة إلى إقرار تعديلات على بعض مواد مشروع القانون، وإقرار البعض الأخر من المواد كما هي ، على أن تقوم لجنة الإعلام بصياغة تقريرها على ضوء ما تم الاتفاق عليه في الورشة.

حضر الفعالية أعضاء لجنة الإعلام والثقافة والسياحة بمجلس النواب اليمني.

يمن باك تنظم مؤتمراً صحفياً حول مشروع قانون الإعلام المرئي والمسموع

أقامت منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد «**يمن باك**» مؤتمراً صحفياً حول مستجدات مشروع قانون الإعلام المرئي والمسموع وافتتحت الفعالية بكلمة ترحيبية من قبل منظمة يمن باك عرضت فيها جهود المنظمة في إعداد مشروع القانون وتقديمه إلى البرلمان وكذلك الجهود التي بذلت مع اللجنة الدستورية ولجنة الإعلام والثقافة.

ثم قدم الأستاذ سنان العجي مقرر اللجنة الدستورية كلمة أوضح فيها الجهود التي بذلت من قبل اللجنة الدستورية ابتداء من استلامها لمشروع القانون من هيئة رئاسة مجلس النواب والمناقشات التي تمت داخل اللجنة، وأوضح للمشاركين بان تقرير اللجنة قد اعد وانزل للبرلمان ويتضمن موافقة اللجنة الدستورية على جواز نظر المجلس لمشروع القانون.

كما قد النائب عبده الحذيفي رئيس لجنة الإعلام والثقافة كلمة أشار فيها إلى الجهود التي قامت بها لجنة الإعلام والثقافة في تطوير مواد مشروع القانون.

ثم فتح باب النقاش وقدمت عدة استفسارات وأسئلة من الإعلاميين والصحفيين ومنظمات المجتمع المدني ، وتمت الإجابة عن الأسئلة الموجه إلى اللجنة الدستورية، و لجنة الإعلام و الثقافة، و منظمة **يمن باك**.

حضر الفعالية (٦٤) مشارك يمثلون معظم أصحاب المصلحة المتعلقة بمشروع قانون الإعلام المرئي والمسموع.

مشروع دعم متابعة إقرار مشروع قانون الإعلام المرئي والمسموع (المرحلة الثالثة)

ملخص المشروع

سعى هذا المشروع إلى دعم قانون الإعلام المرئي والمسموع بعد تقديمه إلى البرلمان وبعد إجازة اللجنة الدستورية له وكذا دراسة لجنة الإعلام والثقافة للمشروع و تشمل المرحلة الثالثة من هذا المشروع تنظيم ورشة عمل لعدد من البرلمانيين لتكوين لوبي برلماني لدعم مشروع القانون داخل البرلمان، كما سيتم مناصرة مشروع القانون ومتابعة تحركاته في البرلمان عبر عدة فعاليات وأنشطة منها عقد جلسات استماع في ثلاث محافظات يمنية (عدن – تعز – حضرموت) مع الإعلاميين والجهات ذات العلاقة والمصلحة، والقيام بحملات إعلامية وصحفية وتوزيع البروشورات والملصقات.

هدف المشروع

دعم وتقديم مشروع قانون "للإعلام المرئي والمسموع" لإقراره في مجلس النواب.

المستهدفون من المشروع

- أعضاء لجنة الثقافة والإعلام بمجلس النواب.
- أعضاء مجلس النواب (مجموعة ضغط برلمانية).
- الجهات ذات العلاقة بمكافحة الفساد
- الجهات الرسمية ذات العلاقة بمشروع القانون.
- منظمات المجتمع المدني .
- وسائل الإعلام والصحافة والقنوات الأهلية والحكومية .
- المتخصصون (الأكاديميون – الباحثون – رجال الأعمال ..).

فعاليات المشروع

١. عقد جلسات استماع للجنة الإعلام والثقافة تضم كافة الأطراف ذات العلاقة والمصلحة في كل من المحافظات (عدن – تعز – حضرموت) لمعرفة الاحتياجات والملاحظات والاستشارات وسماع أراء وشهادات الجميع.
٢. حلقة نقاش لمجموعة ضغط برلمانية لدعم إقرار المشروع في الوسط البرلماني بمساعدة الخبراء الإقليميون.
٣. عقد لقاء مع منظمات المجتمع المدني التي تنشط في مجال حرية الرأي والصحافة بالتعاون مع نقابة الصحفيين اليمنيين لتكوين فريق ضاغط ومتابع لمشروع القانون.

جلسة استماع حول مشروع قانون الإعلام المرئي والمسموع بتعز

عقدت منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد (**يمن باك**) بالتعاون مع مؤسسة دعم الإعلام الدولي (IMS) بتاريخ (١٦ / نوفمبر ٢٠١٣) بتعز وبالتعاون مع لجنة الإعلام بمجلس النواب جلسة استماع حول قانون الإعلام المرئي والمسموع المعروض حالياً على لجنة الإعلام في البرلمان.

وجرى في الجلسة التي شارك فيها ٢٥ إعلاميا وصحفيا وممثلين من عدد من منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والإذاعة والأحزاب السياسية بالمحافظة ، إثراء ومناقشة مشروع القانون وطرح الملاحظات والإضافات الممكنة والتصويب على بعض المواد وتقديم الشهادات ، حيث سيتم مناقشته وإجراء التعديلات اللازمة بناءً على جلسات الاستماع التي ستقعد في عدد من محافظات الجمهورية.

وأوضح رئيس لجنة الإعلام والثقافة والسياحة بمجلس النواب عبده الحذيفي أن الهدف من جلسات الاستماع هو إثراء مشروع قانون الإعلام المرئي والمسموع للخروج بمشروع يحمي الحريات الإعلامية ويدعم حرية الرأي والتعبير وتنظيم كافة جوانب الإعلام المرئي والمسموع خدمة للمجتمع وأمنه واستقراره.

الجدير بالذكر أن جلسة الاستماع هذه تأتي ضمن إطار برنامج لدعم ومناصرة مشروع قانون الإعلام المرئي والمسموع الذي أعده فريق متخصص بإشراف (**يمن باك**) ونقابة الصحفيين اليمنيين وأثرى من أصحاب المصلحة والعلاقة في المؤسسات والجهات الإعلامية والحقوقية خلال فترة امتدت لأكثر من عامين

جلسة استماع في المكلا تناقش مشروع قانون الاعلام المرئي والمسموع

اقامت منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد **"يمن باك"** بالتعاون مع لجنة الاعلام والثقافة بمجلس النواب ومؤسسة دعم الاعلام المرئي (IMS) بمدينة المكلا - جلسة استماع حول مشروع قانون الاعلام المرئي والمسموع ،وذبك بتاريخ ٢٣ نوفمبر ٢٠١٣م وبمشاركة ٢٥ اعلامياً وصحفياً وممثلين عن منظمات المجتمع المدني.

جرى في الجلسة التي تأتي في اتجاه دعم ومناصرة اقرار مشروع قانون الاعلام المرئي والمسموع - الاستماع إلى الآراء والملاحظات والمقترحات والإضافات حول بنود ومواد مشروع القانون بهدف إثرائه حتى يتسنى مناقشته وإجراء التعديلات اللازمة عليه لإقراره من قبل مجلس النواب.

وفي الافتتاح أشار رئيس لجنة الاعلام والثقافة والسياحة بمجلس النواب عبده الحذيفي إلى أن الجلسة تهدف الى اطلاع الاعلاميين والمهتمين والرأي العام وإشراكهم في مناقشة واثراء مشروع قانون الاعلام المرئي والمسموع والاستفادة من الخبرات والآراء لما من شانه ايجاد اعلام هادف وبناء تحكمه ضوابط وتشريعات ،والخروج بمشروع قانون يعزز الحريات الاعلامية ويحمي حرية الرأي والتعبير ويكرس الممارسة الإعلامية المسؤولة ،وتنظيم جوانب الاعلام المرئي والمسموع بما يخدم المجتمع والصالح العام.

جلسة استماع حول مشروع الاعلام المرئي والمسموع بعدن

أقامت منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد (**يمن باك**) بالتعاون مع لجنة الاعلام والثقافة والسياحة في مجلس النواب ومؤسسة دعم الاعلام الدول (IMS) يوم ١٢ ديسمبر ٢٠١٣م بعدن جلسة استماع حول مشروع الاعلام المرئي والمسموع ضمن مشروع قانون الاعلام المرئي والمسموع بمشاركة عدد من الاعلاميين والمهتمين بقضايا الاعلام .

حيث أشار رئيس لجنة الاعلام والثقافة والسياحة بالمجلس عبده الحذيفي الى ان جلسة الاستماع تهدف الى بناء يمنا جديدا تسوده العدالة والحرية والمساواة

وأوضح ان قانون الحق في الحصول على المعلومات يعد فخرا للتشريعات اليمنية حيث يحتل المرتبة الاولى على مستوى الشرق الاوسط واسيا والمرتبة السابعة عشر عالميا ..مشيرا الى ان مشروع قانون الاعلام المرئي والمسموع يتألف من سته ابواب وثمانية فصول وثلاثة وخمسون مادة.

كما قدم المدير التنفيذي لمنظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد يمن باك عبد المعز غالب دبوان ملخصا حول مشروع القانون المقدم الى البرلمان وما تضمنه من بنود وتشريعات تستهدف حماية الحريات الاعلامية ودعم حرية الراي والتعبير وتكريس الممارسة الاعلامية المسئولة وتنظيم كافة جوانب الاعلام المرئي والمسموع بغرض خدمه المجتمع.

ورشة عمل لمناصرة قانون الإعلام المرئي والمسموع

ضمن برنامجها لدعم ومناصرة إقرار مشروع قانون الإعلام المرئي والمسموع ، أقامت منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد (**يمن باك**) وبالتعاون مع لجنة الإعلام والثقافة والسياحة في البرلمان وبدعم من مؤسسة دعم الإعلام الدولي (IMS) ورشة عمل لمناصرة إصدار القانون ، وذلك خلال الفترة ٧ – ٨ ديسمبر ٢٠١٣ في مدينة عمان الأردن ، حيث أستعرض في ورشة العمل المعايير الدولية للإعلام المرئي والمسموع والممارسات الفضلى ، والمعايير والآليات الدولية لحرية التعبير بشكل عام ، وأهمية وفوائد الإعلام المرئي والمسموع وكذا تم مناقشة مشروع القانون والمقترحات التي يمكن أن تحسن منه بحيث يتوافق مع المعايير الدولية والممارسات الفضلى ، كل ذلك نحو إقرار قانون يخدم الحريات الإعلامية والمجتمع اليمني.

يذكر أن (**يمن باك**) وبالتعاون مع (IMS) تعمل على برنامج طويل منذ أكثر من خمسة أعوام يهدف إلى إصلاح وتحسين المنظومة التشريعية المتعلقة بحرية الرأي والتعبير وخاصة قوانين حرية الاطلاع على المعلومات والصحافة والإعلام المرئي والمسموع.

حضر هذه الورشة ثلاثة عشر برلمانياً من مختلف المكونات في المجلس بهدف تكوين رأي مناصر ومجموعة ضاغطة نحو إقرار القانون في البرلمان

برنامج تعزيز المشاركة المجتمعية في صياغة الدستو

ملخص المشروع

تضمنت المبادرة الخليجية واليتها التنفيذية التي أتت لتقدم الحل والمخرج السياسي للأحداث التي شهدتها اليمن، تشكيل لجنة لصياغة دستور جديد لليمن يحدد فيه شكل النظام الجديد ومتطلباته بما يحقق تطلعات الشعب اليمني نحو يمن جديد، لكن الآلية التي ستقوم بها لجنة صياغة الدستور في التواصل مع الجمهور واخذ أرائه وتطلعاته ومتطلباته عند الصياغة والإعداد لم تكن ملامسة للواقع واعتمدت على إدارة حوار للنخب وأغفلت المجتمع (المواطن البسط) ، وكمشاركة في إبراز وإيصال صوت المواطن إلى لجنة صياغة الدستور وقبلها فريق بناء الدولة في مؤتمر الحوار الوطني ، أعد هذا البرنامج.

هدف المشروع

تعزيز المشاركة المجتمعية في صياغة للدستور.

المستهدفون من المشروع

- لجنة صياغة الدستور.
- (٢٥) مشارك يمثلون منسقي المشروع في المحافظات.
- (٢٠٠٠٠) مواطن يمني في محافظات اليمن الـ ٢١ محافظة.
- أعضاء من مؤتمر الحوار الوطني.

فعاليات المشروع

١-إعداد استطلاع للرأي من قبل خبير متخصص وتحكيمه ومن ثم طباعته.
٢-ورشة لمنسقي المحافظات بواقع شخص لكل محافظة بالإضافة إلى ٤ إضافيين لبعض المحافظات المحتاجة إلى إضافة شخص آخر وذلك لمناقشة كيفية إقامة حلقات نقاش التوعية المجتمعية في المحافظات والاتفاق على المبادئ الأولية الرئيسية التي ستعرض في الدستور والتدريب على كيفية الإدخال لمحتويات الاستبيان في قاعدة البيانات.
٣-إعداد فلاشات توعوية عن التوعية بالمفاهيم الدستورية و ما الذي يريده المواطن في الدستور القادم.
٤-إقامة عدد من الحلقات التوعوية حول المفاهيم الدستورية وعمل استطلاع الرأي حول ما الذي يريده المواطن في الدستور القادم.
٥- تفريغ وتحليل البيانات المجمعة في استطلاعات الرأي على مستوى المحافظات ثم على مستوى الجمهورية وإعداد خلاصة لتلك الاستطلاعات بواسطة خبير متخصص ثم تقدم إلى مؤتمر الحوار الوطني ولجنة صياغة الدستور (نتائج الاستطلاع الميداني الواسع).
٦-عقد مؤتمر إشهار لعرض نتائج الدراسة وتسليم نسخة إلى فريق بناء الدولة في مؤتمر الحوار الوطني ولجنة صياغة الدستور.

يمن باك تدشن المرحلة الثانية من برنامج تعزيز المشاركة المجتمعية في صياغة الدستور

دشنت منظمة برلمانيون ضد الفساد «**يمن باك**» المرحلة الثانية من برنامج تعزيز المشاركة المجتمعية في صياغة الدستور وذلك بإقامة الدورة التدريبية الثانية الخاصة بفريق العمل والشركاء بالتعاون مع الصندوق الوطني للديمقراطية (**NED**)، خلال ٢٥ – ٢٦ مايو ٢٠١٣م والتي تهدف إلى تعريف المشاركين الذين يمثلون كافة محافظات الجمهورية بكيفية التوعية بالمصطلحات الدستورية وآلية تشكيل فرق عمل محلية في جميع المحافظات للقيام بأكبر استطلاع تقوم به منظمة مجتمع مدني في اليمن، ويهدف إلى استطلاع رأي المواطن اليمني فيما يريد في الدستور القادم تعزيزا لمشاركته في بناء الدولة الحديثة، حيث سيتم إيصال مخرجات هذا الاستطلاع والبرنامج إلى صانعي القرار في مؤتمر الحوار الوطني ولجنة صياغة الدستور. وفي افتتاح الدورة أوضح الدكتور عبد الباري دغيش رئيس منظمة «**يمن باك**» القضايا الرئيسة التي يتم مناقشتها في مؤتمر الحوار الوطني وفي مقدمتها بناء الدولة المدنية الحديثة والحكم الرشيد قضية العدالة الانتقالية وإنصاف الضحايا وجبر الضرر وإصلاح المؤسسات التي كان لها دور في انتهاكات حقوق الإنسان وكذلك تقصي الحقائق ومحاولة الكشف عنها وأضاف الدكتور عبد الباري دغيش يجب علينا أن لا نبذل كل اهتماماتنا في الماضي ولكن نهتم بالماضي بالقدر الذي يعمل على إغلاق ملفات الصراعات السياسية وأيضا يضع الأسس من أجل المستقبل وبناء المستقبل وهذا ما تصب فيه مخرجات هذا البرنامج.

تجدر الإشارة أن المنظمة قامت في المرحلة الأولى من برنامج تعزيز المشاركة المجتمعية في صياغة الدستور بإعداد دليل بالمصطلحات الدستورية وطباعة أكثر من خمسة وعشرون ألف نسخة من الدليل، ليتم توزيعها متواكبا مع التوعية والاستطلاع المزمع البدء بهما بعد انتهاء الورشة التدريبية، وسيقوم المتدربون بمباشرة مهامهم في تشكيل فرق عمل بالمحافظات جميعا والبدء بحملات التوعية والتعريف بالمفاهيم الدستورية على أوسع نطاق ومن ثم القيام بعملية الاستطلاع.

يمن باك تطلق عشرات الآلاف من الاستطلاعات بهدف إشراك المجتمع في صياغة الدستور

دشنت منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد «**يمن باك**» حملتها الواسعة بشأن التوعية بالمفاهيم الدستورية واستطلاع آراء المواطنين حول ما الذي يريدونه في الدستور القادم.

وتشمل الحملة إقامة أكثر من ٤٠٠ حلقة توعوية حول المفاهيم الدستورية وبشكل مبسط وتستهدف كافة محافظات البلاد عبر فرق ميدانية تقوم بتوزيع الأدلة التي أعدتها المنظمة وكذا استطلاع رأي "ما الذي يريده المواطن في الدستور القادم".

حيث أطلقت الحملة في محافظات الجمهورية بالتعاون مع الجامعات وأجهزة السلطات المحلية بالمحافظات والمديريات وبحضور رسمي وشعبي واسع.

وفي تدشين الحملة أشاد المسئولون من وكلاء المحافظات ونواب رؤساء الجامعات وغيرهم أشادوا بدور منظمة «**يمن باك**» ومساهمتها في إنجاح مؤتمر الحوار الوطني وترسيخ مفاهيم الدولة المدنية الحديثة التي تلبي تطلعات أبناء الشعب اليمني ، كما أشادوا بتجربة البرنامج الهادفة إلى المشاركة الواسعة لمختلف الشرائح المجتمعية في صياغة مستقبل اليمن.

يذكر أن الحملة التي تشمل أكبر استطلاع تقيمه منظمة مجتمع مدني ستستمر لمدة أسبوعين وتستهدف كافة شرائح المجتمع من أكاديميين وطلاب وموظفين ورجال الأمن والجيش والأطباء والإداريين والأحزاب السياسية والفئات المهمشة والمرأة وغيره.

إعلان نتائج
استطلاع واسع حول الدستور القادم

برعاية رئيس مجلس الوزراء وبحضور وزير الشئون القانونية وعدد من سفراء وممثلي الدول العربية والأجنبية، أعلنت نتائج الاستطلاع الميداني حول الدستور القادم.

حيث نفذت منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد «**يمن باك**» بالتعاون مع الصندوق الوطني للديمقراطية (**NED**) برنامجاً مطولاً يهدف إلى تعزيز مشاركة المواطنين في صياغة الدستور القادم، عبر عدة أنشطة أهمها تنفيذ استطلاع ميداني، مثل أوسع استطلاع تنفذه منظمة مجتمع مدني وشمل جميع محافظات البلاد حيث بلغت العينة المستطلعة (٢٤ ألف مواطن).

هدف الاستطلاع إلى الإجابة على السؤال الرئيسي : ما الذي يريده المواطن في الدستور القادم؟ من خلال الإجابة على (٨٠)سؤالاً ،شملت هوية وشكل الدولة، وشكل النظام السياسي، والحقوق والحريات العامة، والسلطات المختلفة والهيئات المستقلة.

وتم خلال الحفل تسليم نتائج الاستطلاع الميداني – التي قدمت في دراسة عرضت في الحفل – وبشكل رسمي من قبل رئيس المنظمة الدكتور عبدالباري دغيش إلى نائب رئيس فريق بناء الدولة في مؤتمر الحوار الوطني الشامل الأستاذ علي أبو حليقة، وبحضور عدد من أعضاء وعضوات مؤتمر الحوار الوطني، وأعضاء مجلس النواب وممثلي منظمات المجتمع المدني وإعلاميون وحقوقيون وأكاديميون ، حيث سيتم الاستفادة من تلك النتائج كمؤشرات تعكس في مخرجات الحوار الوطني وفريق بناء الدولة الموكل اليه وضع التوجهات والأسس التي يجب ان يحتويها الدستور القادم والذي ستقوم بصياغته لجنة ستشكل لهذا الغرض عقب الانتهاء من أعمال مؤتمر الحوار الوطني الشامل المنعقد حاليا.

برنامج تعزيز القدرات البرلمانية والمجتمعية على م

ملخص المشروع

تعتبر الموازنة العامة للدولة من أهم مداخل الفساد بسبب ضعف الرقابة البرلمانية أثناء مرحلة المصادقة عليها لتتدني المشاركة الفاعلة في النقاش حول بنود الموازنة من قبل معظم البرلمانيين و يرجع ذلك أساسا إلى ضعف فهم المصطلحات الواردة في الموازنة نتيجة لاختلاف المؤهلات والقدرات التعليمية التي يمتلكها معظم أعضاء البرلمان ، من اجل ذلك أتي هذا المشروع ليساهم في معالجة هذه المشكلة وذلك عبر إعداد دليل لشرح هذه المصطلحات ومن ثم عقد جلسات عمل مفتوحة لتدريب البرلمانيين على هذا الدليل وشرح المفردات.

هدف المشروع

تعزيز دور المؤسسة التشريعية وتفعيل أدائها (الرقابي) بما يخدم المساءلة ومكافحة الفساد والحد منه وتأهيل عدد من القيادات المجتمعية (صحافة ومنظمات مدنية) للمشاركة في الرقابة بما يعزز من الشفافية والمساءلة ويدعم حرية الحصول على المعلومات والوصول إلى الإدارة الرشيدة للموارد والحد من العبث في القطاعات والمؤسسات العامة للدولة وذلك عبر تحقيق الأهداف الفرعية.

المستهدفون من المشروع

- اعضاء من مجلس النواب والعاملين فيه .
- رؤساء ومقرري اللجان البرلمانية وموظفيها .
- أعضاء من لجنة الصحة والسكان ولجنة الخدمات العامة واللجنة المالية .
- عدد من ممثلي الصحافة ومنظمات المجتمع المدني .
- الباحثين والمهتمين والمشتغلين في مجال الموازنة العامة للدولة .

فعاليات المشروع

١- إعداد دليل المصطلحات المالية الواردة في الموازنة العامة للدولة بشكل مبسط .
٢- عقد عدة ورشة عمل للتدريب على دليل مصطلحات الموازنة.
٣- عقد عدة ورش عمل لتدريب رؤساء ومقرري وموظفي اللجان البرلمانية على الجوانب الإدارية والتخطيط الاستراتيجي.
عقد عدة ورش عمل لتدريب مشاركين من لجنة التنمية والنفط ولجنة التربية والتعليم واللجنة المالية على استخدام الأساليب الحديثة في تحليل الموازنة والرقابة عليها.
عقد ورشتي عمل لتدريب عدد من ممثلي الصحف المحلية ومنظمات المجتمع المدني على استخدام الأساليب الحديثة في تحليل الموازنة والرقابة عليها.

الجوانب الإدارية والتخطيط الاستراتيجي في ورش عمل برلمانية

نفذت منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد (**يمن باك**) وبالتعاون مع الصندوق العربي لحقوق الإنسان ، وفي إطار برنامج **يمن باك** حول تعزيز القدرات البرلمانية على مكافحة الفساد ، نفذت ورشتي عمل للجان البرلمانية في مجلس النواب حيث استهدفت الورشة الأولي عشر لجان برلمانية وهي (لجنة الشئون الدستورية - لجنة التجارة والصناعة - لجنة الإعلام والثقافة – لجنة الزراعة والري والثروة السمكية – لجنة تقنين أحكام الشريعة الإسلامية – لجنة الحريات العامة وحقوق الإنسان – لجنة الشئون المالية – لجنة الخدمات – لجنة القوى العاملة والشئون الاجتماعية – لجنة الدفاع والأمن) والورشة الثانية إحدى عشر لجان أخرى هي (لجنة التربية والتعليم – لجنة الصحة والسكان – لجنة الشئون الخارجية والمغتربين – لجنة السلطة المحلية – لجنة التنمية والنفط – لجنة التعليم العالي والشباب – لجنة النقل والمواصلات – لجنة العدل والأوقاف – لجنة الشكاوي والمظالم – لجنة الوفود الخارجية – لجنة المياه والبيئة) ، وذلك لتدريب المشاركين على الجوانب الإدارية المختلفة والتخطيط وكيفية تجويد وتحسين كتابة التقارير البرلمانية ، واستهدفت كل ورشة ثلاثون مشاركاً وعلى مدي يومي لكل ورشة وذلك خلال الفترة (نهاية مارس بداية أبريل٢٠١٣م).

وقام بالتدريب في الورشتين مدرب متخصص في التخطيط الاستراتيجي والإدارة العامة، حيث تم تزويد المشاركين وتدريبهم بالمفاهيم والمهارات المتعلقة بالإدارة وآليات إعداد التقارير ووضع الخطط ومتابعتها وتقييمها وتحديثها ،وقد تميزت الورش بالتفاعل الجاد من قبل المشاركين ، وأوصى المشاركون بضرورة تكثيف مثل هذه الورش وبالذات للإداريين العاملين في اللجان البرلمانية الدائمة.

يمن باك تدرب أعضاء البرلمان على المصطلحات المالية الواردة في الموازنة العامة للدولة

أقامت منظمة **يمن باك** خلال الفترة (٣١ ديسمبر ٢٠١٢م – ٦ يناير ٢٠١٣م) الورش التدريبية الخاصة بأعضاء مجلس النواب حول المفاهيم والمصطلحات المالية الواردة في الموازنة العامة للدولة ضمن برنامجها لتعزيز القدرات البرلمانية والمجتمعية على مكافحة الفساد.

وأعرب رئيس البرلمان، عن شكره لمنظمة يمن باك على جهودها التي تقوم بها في مجال رفع قدرات أعضاء البرلمان في مختلف المجالات.

الجدير بالذكر أن الورش التي نفذت في مركز المعلومات التابع لمجلس النواب حضرها أعضاء البرلمان ومدراء وموظفو اللجان البرلمانية المختلفة ، حيث بلغ إجمالي المشاركين في تلك الورش ١٧٠ برلمانياً وموظفاً برلمانياً.

يمن بالك تشهر دليل البرلمانيين لفهم الموازنة العامة للدولة

في إطار برنامجها الهادف إلى تعزيز قدرات البرلمانيين على مكافحة الفساد أقامت منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد في مقر مجلس النواب يوم الأربعاء ٢٥-٩-٢٠١٣ حفل اختتام البرنامج التدريبي المطول والذي هدف إلى تعزيز قدرات البرلمانيين ومدراء وموظفوا اللجان البرلمانية الدائمة على فهم الموازنة العامة للدولة وتحليل محتوياتها والرقابة عليها واستخدام الأساليب الحديثة على ذلك وكذا الجوانب الإدارية والتخطيط الاستراتيجي في سبيل تفعيل أداء البرلمان كمؤسسة ، حيث تم في الفترة الماضية تنفيذ البرنامج الذي احتواء على مجموعة من ورش العمل واللقاءات وحلقات النقاش والتي بدأت منذ سبتمبر من العام الماضي وكانت أهم مخرجاتها إصدار دليل المفاهيم والمصطلحات المالية الوارد في الموازنة العامة للدولة والذي تم إشهاره اليوم وتم تدريب أكثر من ٢٧٠ مستهدف من البرلمانيين والكادر الإداري في مجلس النواب على ما تم ذكره سابقاً.

حيث رعى حفل اليوم الأخ رئيس مجلس النواب وحضره مجموعة من أعضاء مجلس النواب والكادر الإداري المكرم وممثلي عن بعض المنظمات المحلية والدولية.

برنامج دعم ومناصرة مشروع قانون الصحافة في البرلمان

ملخص المشروع

غالباً ما يتم نقاش مشاريع القوانين في قاعة البرلمان من قبل مجموعة معروفة ومحدودة، وهم الأعضاء الفاعلون والذين لا يتجاوزون الثلاثين عضواً ، ولأن مشروع قانون الصحافة قد بذل عليه الكثير من الجهد وأصبح جاهزاً لإنزاله إلى قاعة البرلمان للتصويت عليه مادة مادة ، فإن ذلك يحتاج إلى مناصرة من قبل تلك المجموعة البرلمانية الفاعلة داخل القاعة ، وحتى يتم ضمان وقوف ومناصرة تلك المجموعة لابد من إيصال مفاهيم ومبادئ مشروع القانون إليهم وشرحها وإقناعهم بها قبل النقاش داخل القاعة، وذلك من خلال إقامة حلقة نقاشية خارج العاصمة صنعاء يدعي إليها عشرون عضواً برلمانياً فاعلاً ومؤثراً ، ويتم مناقشة مواد المشروع معهم وإقناعهم بها حتى لا يتم فيما بعد إفراغ المشروع من الإنجازات وسقف الحرية الإعلامية وحرية التعبير التي تضمنها ، وحيث أن مراحل إعداد مشروع القانون السابقة قد تمت بدعم من مؤسسة دعم الإعلام الدولي (IMS) فإننا نأمل أن تكمل مؤسسة دعم الإعلام الدولي (IMS) مشوارها وتصنع اللمسات الأخيرة على إخراجه إلى حيز الواقع كما تم ذلك سابقاً مع قانون الحق في الحصول على المعلومات.

هدف المشروع

تشكيل مجموعة ضغط برلمانية داخل قاعة البرلمان لمناصرة مشروع قانون الصحافة وصولاً إلى إقرار المشروع.

المستهدفون من المشروع

المجموعة الفاعلة داخل قاعة البرلمان والتي غالباً ما تشارك في النقاشات وتوجيه الآراء والمقترحات (٢٠ عضواً).

فعاليات المشروع

- نشاط واحد وهو إقامة حلقة نقاشية مكثفة لمدة يومين.

يمن باك تواصل فعالياتها الداعمة لإقرار قانون الصحافة البديل

أقامت منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد (**يمن باك**) وبالتعاون مع لجنة الإعلام في البرلمان اليمني وبدعم من مؤسسة دعم الإعلام الدولي (IMS) ورشة عمل لمناقشة مشروع قانون الصحافة البديل والذي تم تقديمه إلى البرلمان قبل أكثر من ثلاثة أعوام وتم إعداده بالتعاون مع نقابة الصحفيين اليمنيين ، وبالتشاور مع كثير من الإعلاميين وأصحاب المصلحة والفاعلين ، وكانت المنظمة ومنذ تقديم المشروع إلى البرلمان عبر عضو المنظمة عضو البرلمان عبدالمعز دبوان قد أقامت العديد من ورش العمل التي رافقت تحركات المشروع داخل لجان وأروقة البرلمان حيث استهدفت تلك الورش اللجنة الدستورية ولجنة الإعلام والثقافة في البرلمان ومجموعة من أعضاء البرلمان وكذا المهتمين بالشأن الصحفي.

وتهدف الورشة إلى إيجاد مجموعة مساعدة وضاغطة من أعضاء البرلمان لمناصرة إقرار المشروع أثناء النقاشات التي ستتم داخل البرلمان ، كما أن الورشة تأمل الوصول إلى توحيد الرؤى حول القضايا الأساسية في المشروع خاصة ما يتعلق بالمبادئ العامة الضامنة لحرية التعبير والتزامات الصحفيين والمحظورات والعقوبات والجزاءات.

وكان الأخ / محافظ محافظة تعز شوقي أحمد هائل قد وطرح بعضاً من القضايا والهموم المتعلقة بالشأن الصحفي وارتباطه بالوضع المحلي، كم أشاد بجهود منظمة (يمن باك) في سبيل تعزيز العمل الإعلامي

تجدر الإشارة إلى أن (**يمن باك**) تبنت إعداد وتقديم مجموعة من القوانين المعززة للحريات والحقوق والشفافية إلى البرلمان، حيث كان أبرز تلك القوانين قانون حق الحصول على المعلومات الذي أقر العام الماضي بعد جهود متواصلة وفعاليات وأنشطة مختلفة.

شارك في الفعالية التي أقيمت في فندق السعيد في محافظة تعز خلال الفترة ٢٩ – ٣٠ أكتوبر ٢٠١٣م عشرون برلمانياً من مختلف التوجهات والكتل.

الورش والفعاليات المشاركة فيها المنظمة للعام ٢٠١٣م

- دعيت منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد (**يمن باك**) لحضور الدورة التدريبية حول التوعية بنظام إدارة الجودة المتوافق مع متطلبات المواصفات العالمية الأيزو ٩٠٠١ التي أقيمت من ٤ وحتى ١٥ مايو ٢٠١٣م ، جاء الدعوة من قبل مشروع استجابة.

- كما تلقت المنظمة دعوة من قبل الهيئة الوطنية لاسترداد الأموال المنهوبة لحضور الندوة الخاصة بـ (دور الآليات الوطنية والدولية لاسترداد أموال اليمن المنهوبة) والتي أقيمت في ٣ / ٥ / ٢٠١٢م.

- كما دعيت المنظمة لحضور الدورة التدريبية خاصة بـ(تأهيل المنظمات والجمعيات للحصول على شهادة الأيزو) والتي نظمها مشروع استجابه ، حيث أقيمت يوم ١٧ / ٩ / ٢٠١٣م.

- كما تلقت المنظمة دعوة لحضور الورشة التعريفية ببرنامج (المنح وكيفية كتابة مقترح لتطبيق أدوات المساءلة الاجتماعية) والتي أقيمت من ١٤ وحت ١٩ ديسمبر ٢٠١٣م ، وجاءت الدعوة من قبل شبكة المساءلة الاجتماعية (أنسا).

- أيضاً تلقت المنظمة دعوة لحضور اللقاء التعريفي بالـ (الخطوات الأساسية للحصول على شهادة الايزو وآلية ربط المنظمات بالجهات المانحة للشهادة) ، حيث جاء الدعوة من قبل مشروع استجابه ، وذلك بتاريخ ٥ / سبتمبر / ٢٠١٣م.

- كما عيت المنظمة لحضور الندوة الإقليمية السنوية حول (أمن وسلامة الصحفيين في المنطقة) جاء الدعوة من قبل إدارة الحريات العامة وحقوق الإنسان بشبكة الجزيرة الإعلامية ومركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومكتب الخليج العربي واليمن ومركز الدوحة لحرية الإعلام ونقابة الصحفيين اليمنيين.

- كما دعيت المنظمة لحضور اللقاء الخاص بـ (شركاء مؤسسة الإعلام الدولي في اليمن) ، جاءت الدعوة من قبل مؤسسة الإعلام الدولي (IMS).

- كما تلقت المنظمة دعوة لحضور الورشة التدريبية للـ (رقابة على القروض والمنح) جاءت الدعوة من قبل مركز الإعلام الاقتصادي ومركز المعلومات بالبنك.

- كما دعيت المنظمة لحضور ورشة عمل للبنك الدولي حول (منظمات المجتمع المدني في اليمن).

- ودعيت المنظمة لحضور ورشة عمل حول (دور منظمات المجتمع المدني في المرحلة الانتقالية) والتي نظم لها الأمم المتحدة.

إصدارات المنظمة للعام ٢٠١٣م

❖ الدليل المرجعي «حق الحصول على المعلومات».

❖ دليل الحصول على المعلومات.

❖ الاستبيان الميداني «ما الذي يريد المواطن في الدستور الجديد».

❖ دليل «المفاهيم والمصطلحات المالية الواردة في الموازنة العامة للدولة».

❖ الدراسة الاستكشافية «واقع منظوم المعلومات في الجهات الحكومية».

المنظمة في الإعلام

التقرير السنوى لمنظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد « بار » للعام ٢٠١٣ م

الجمهورية اليمنية - صنعاء – شارع الرباط – خلف فندق ايوان – هاتف (٢١٧٢٠٤) فاكس (٢١٧٢٠٣) ص . ب (٨٦٥٨)
بريد الكتروني (yemenpac5@yahoo.com) موقع الكتروني (www.yemen-pac.org)